الباب الثانى

خصائص وثقافة العشوائيات

الملامح المميزة لمناطق الاسكان العشوائى:

مناطق الاسكان العشوائي في مصر تتميز بمجموعة من الخصائص والملامح المشتركة من أهم هذه الملامح ما يلي:

أ ـ خصائص السكان: سكان المناطق العشوائية يشتركون مع سكان المناطق المخططة في العديد من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية فهناك تشابه بينهم من حيث التكوين الأسري ومتوسط الدخل السنوي وغالباً ما يكون منشأ هؤلاء الأفراد ريفي .

ب ـ خصائص الموقع: يتميز الموقع في هذه المناطق بالاستعمالات المكثفة فيتم في معظم الحالات استغلال قطعة الأرض بأكملها بدون ترك أي فراغات وتصل نسبة المسطح المبني إلى حوالي ٩٠% من مساحة قطعة الأرض .

ج ـ خصائص الإنشاء : تتنوع الخصائص الإنشائية للمباني العشوائية إلى الآتي:

1 ـ الإيواء المؤقت من مواد بناء مستعملة أو من مواد بناء خفيفة فهذا النوع من المباني يبنى عادةً من الصفيح أو الخشب المستعمل .

2 ـ مساكن وضع اليد من وحدات الإيواء المؤقت ، ومساحة الوحدة السكنية بهذه المناطق أكبر نسبياً يعطي للأفرد المرونة في عمل التحسينات والإضافات ، حسب إحتياجاتهم ومقدرتهم المالية .

ويتم بناء هذه المساكن خلال ثلاث مراحل :

ـ المرحلة الأولى : مرحلة التأمين والإستقرار ، حيث تشيد هذه الوحدات بمواد مستعملة ومواد ضعيفة ، حتى يطمئن الساكن إلى وضع يده على الأرض المشيد عليها وحدته السكنية.

ـ المرحلة الثانية : مرحلة التكثيف الأفقي ، عندما يؤمن الساكن حقه في الإقامة على الأرض المغتصبة وذلك بتثبيت حيازته لقطعة الأرض بدفع إيجار رمزي لكل متر مربع للجهة الحكومية المسئولة ، عندئذ يبدأ الساكن بعمل بعض التحسينات على الوحدة السكنية ، وفي الغالب يتم تغيير مواد البناء الخفيفه أو المستعملة إلى مواد بناء دائمة .

ـ المرحلة الثالثه : مرحلة التكثيف الرأسي ، وتأتي هذه المرحلة في حالة زيادة أعداد القادمين الجدد للمنطقة .

3 ـ مساكن شبة عشوائية: يشيد الغالبية العظمى منها بنظام الهيكل الخرساني وبنفس طرق الإنشاء فى المناطق السكنية الرسمية لإرتفاع المستوى الإقتصادي للسكان .

التصميم والبناء: وتتسم عمليات تصميم المبانى في أغلب الأحيان بطريقة أجتهاديه عن طريق مالك قطعة الأرض أو عن طريق صغار المقاولين الذين يسيطرون على أعمال البناء في هذه المناطق فيقوم المقاول بأعمال التصميم والتنفيذ وتعتبر الوحدة السكنية المكونة من ثلاثه غرف هي المفضلة وتمثل أيضتً غالبية هذه الوحدات إذ ان هذا التصميم يتلائم مع طبيعة الأسرة ويقتصر دور المالك على الاشراف والتوجيه أوشراء المواد الخام وتأجير العمالة اللازمة للبناء وفى أغلب الأحيان يعتمد السكان في تمويل عمليات البناء على مواردهم الخاصة فيتم في المرحلة الأولى بناء دور يمكن السكن فيه وينتقل إليه هو والأسرة للمعيشة وعند توافر الأمكانيات يتم الأمتداد الرأسى.

وأغلب المبانى في هذه المناطق بارتفاع دور أو أثنين وبعضها يصل إلى ثلاثة وأربعة أدوار ولكن يندر أن نجد مبنى يتجاوز هذا الارتفاع ولا تختلف طريقة البناء في هذه المناطق عن مثيلاتها في الكتلة السكنية الرسمية حيث تستخدم طريقة البناء بالهياكل الخرسانيه أو الحوائط الحاملة ولكن يترك أغلبها بدون بياض خارجى والبعض منها يستخدم مواد رخيصة في التشطيبات ويغلب على هذه المناطق الذوق الريفى أما بالنسبة للمرافق العامة فهذه المناطق تعانى من نقص شديد في المرافق العامة ويعتمد السكان على دق طلمبات لسحب المياة الجوفية واستعمالها في حياتهم اليومية أما الصرف الصحى فهو يتم بعمل بيارات للصرف

الجوفى في باطن الأرض وعند الامتلاء يتم النزح بالطريقة اليدويه أو الآلية أما الكهرباء فيستعاض عنها بالأجهزة التي تضاء بالكيروسين.

ويبدوا على هذه المناطق أن مشكلة القمامه لم تجد لها حل حيث يتم القائها في الشوارع أو في الأراضى التي لم يتم البناء عليها بعد ويساعد هذا الوضع على جعل هذه البيئة غير صحيه ومصدراً دائماً للناموس والحشرات الضارة والقوارض والحيوانات الضالة وتخطيط هذه المناطق تغلب عليه سمات تكاد تكون موحدة من حيث عرض الشوارع الذي يتراوح ما بين ٤ م للشوارع الجانبيه و٦ م للشوارع الرئيسية وأطوالها من(٣٠٠ م – ٤٠٠ م) وقطع الأراضى تتراوح مساحتها ما بين (٤٠ م – ٦٠ م) وبالنسبة للفراغات والمساحات الخضراء فلا وجود لها وذلك بخلاف التتابع البصرى والفراغى فهذه تعتبر رفاهية لإمكان لها في هذه المناطق والاستخدام الأكثر شيوعآ هو الاستخدام السكنى.

سياسات الدولة تجاه العشوائيات

اتجهت سياسة الدولة إلى إعطاء مساكن غير كاملة التشطيب أو قطع أراضي فضاء والسكان سيقومون بتكملة وتوسيع ما توفره الحكومة لهم حتى يصلوا إلى المنزل بالشكل النهائي ويمكن الإشارة إلى عدة سياسات اتبعتها الدولة تجاه المناطق العشوائية، وهى :

التجاهل: تقوم الدولة بتجاهل مشكلة الإسكان الحضرى، وتترك الأفراد يقدمون حلولاً لمشكلة المسكن بأنفسهم وينفذونها، وبالتالى تنتج العشوائيات، وتتجاهل الدولة هذه المخالفات في التخطيط والبناء، ومن خلال فساد بعض المسئولين المحليين لا تطبق القوانين التى تضعها الدولة وتتم تسوية تجاوزات المساكن العشوائية وإضفاء الشرعية على بعضها من جانب الدولة من خلال مد المرافق والخدمات إليها.

إزالة الأحياء العشوائية

تقوم الدولة في هذه الحالة بإزالة المناطق العشوائية، والتى أقيمت بشكل غير شرعى وإيجاد مساكن بديلة للسكان في مناطق أخرى، وقد حدث ذلك في منطقة عرب المحمدى في القاهرة، وتم تعويض السكان بمساكن في عين شمس ومدينة السلام وقد تبين بعد ذلك معاناة المواطنين من جراء هذا الأسلوب في التعامل مع العشوائيات اجتماعياً واقتصادياً، نظراً لعدم دمجهم في نسيج اجتماعى متكامل، أو لارتباط السكن بالعمل في داخل المناطق أو قربه منها، وارتفاع تكلفة المواصلات والانتقالات بما لا يتناسب مع دخول سكان العشوائيات كما أنه قد تتم إزالة بعض المناطق دون إيجاد بديل للسكان بدعوى عدم شرعية سكناهم فينتقلون إلى منطقة أخرى، وينشئون عشوائيات جديدة ويعد البديل الخاص بالإزالة الكاملة للمناطق من البدائل غير المحبذة عالمياً في

التعامل مع العشوائيات،إلا إذا كانت البيئة المحيطة لا تسمح مطلقاً بمعيشة الأفراد بها، أو إقامة مساكن جديدة لهم في ذات المنطقة.

إتاحة الدولة للخدمات والمرافق والأرض

شهد عقد السبعينيات من القرن العشرين قبولاً واسع النطاق لسياسة توفير الأرض والخدمات كمدخل لتطوير الأحياء العشوائية. ويستند المدافعون عن هذه السياسة إلى أنه مادامت معظم حكومات العالم الثالث عاجزة عن بناء مساكن كافية تمكنها من القضاء على السكن العشوائى، فإن السبيل الوحيد المتاح أمامها هو الاعتماد على سياسة الجهود الذاتية، وبمقتضى برنامج الأرض والخدمات تحصل الأسرة الفقيرة على قطعة أرض بناء تزود بالمرافق تدريجياً. وفى وقت لاحق تحصل الأسرة على قرض بناء بحيث يتم التشييد فى ضوء مجموعة من النصائح، وبحيث لا تشكل تكاليف البناء عبئاً ضخماً على ميزانية الأسرة ذلك أن تسديد القروض للجهات الحكومية المقرضة يتم على مدى سنوات طويلة ومادامت الحكومة هى التى تحدد المواقع، فإن تكاليف توصيل الخدمات والمرافق إلى المساكن سوف تكون قليلة إذا ما قورنت بتكاليف توصيلها إلى مساكن عشوائية نائية فى مناطق جبلية متطرقة ويذهب بعض النقاد إلى أن برامج الأرض والخدمات ليست حلاً سحرياً لمشكلة الإسكان ونمو الأحياء العشوائية فى مدن العالم الثالث. إذ واجهت معظم تلك البرامج سوء الإدارة، والفساد الحكومى وأيا كان الأمر فإن سياسة الأرض

والخدمات، وبرامج تطوير الأحياء العشوائية والمتخلفة لا يمكن أن تحقق أهدافها دون تعديلات بنائية جوهرية فى مجالات عديدة، كالضرائب، وأسعار أراضى البناء، وتقسيم المناطق الحضرية، وزيادة الاستثمارات فى مجال الإسكان.

التطوير والارتقاء

تنامى اتجاه لدى الدولة يتمثل في الإحلال في ذات المنطقة بإزالة بعض المساكن واستغلال أماكن الفراغ في العشوائيات لإعدادها والبناء عليها، مثل مناطق عشوائيات زينهم، وقلعة الكبش، والسيدة نفيسة ويتوقف تنفيذ هذا البديل على وجود أماكن شاغرة في هذه المناطق، والتى يمكن أن تكون مستخدمة لإلقاء مخلفات المنطقة، أو باختيار مجموعة من السكان وترحيلهم بصفة مؤقتة حتى يعاد بناء أو تطوير المنطقة الخاصة بهم ثم إعادتهم كما يتضمن هذا البديل أيضاً تنظيم الأنشطة الاقتصادية في العشوائيات وإعداد أماكن للتسوق أو تصنيع بعض السلع والمنتجات التى يسمح بها، والتى لا تكون ضارة بيئياً أو غير مشروعة.

الخدمات الإجتماعية

أما الخدمات الأجتماعية مثل منشأت (الصحة – والتعليم – أقسام الشرطة -...) فلا وجود لها على الأطلاق ويغلب على هذه المناطق الطابع الريفى ويظهر ذلك في العادات والسلوكيات السائدة بين السكان مثل تربيه الطيور والمواشى داخل المنازل أو على أسطحها وجلوس السيدات للتسامر على أبواب المنازل أو القيام ببعض الأعمال المنزليه مثل الطهو أو الغسيل ومن خلال استعراض الملامح العامة للبيئه العمرانيه للاسكان العشوائى نلاحظ أنه يؤثر تأثيراً سلبياً على المجتمع وحياة الأسر القاطنه فيه بشكل مباشر فهو يحتوى على أقل ما يمكن لتوفير مأوى للفرد والأسرة وتسجل هذه المناطق معدلات عاليه جداً في التزاحم سواء داخل الكتلة السكنية أو خارجها حيث ان المساحة الداخلية للوحدة الواحدة تتراوح ما بين ٤٠ م-٦٠ م بما فيها السلالم والمناور وهى التي يصعب تصميمها وتقسيمها من الداخل لكى تتلائم مع أحتياجات الأسرة المكونة من ٥ أفراد وذلك يؤثر بالسلب على درجة الخصوصية المحققة للمسكن سواء من الداخل أو الخارج فنجدها في أدنى مستوياتها إذا ما قورنت بدرجة الخصوصية المرغوب فيها كما تفتقر إلى التهويه الصحيحه نظراً لأن المبنى يحيط به مبانى من ثلاثه جهات مما يجعل مسأله دخول أشعه الشمس والتهويه الطبيعية أمراً في غايه الصعوبه كما يؤثر على أخلاقيات الأفراد وأحاسيسهم ونفسياتهم وطبائعهم وقد أثبت الباحثون أن

الفراغات العمرانية وتشكيلاتها وأبعادها وأسلوب توظيفها يؤثر بشكل واضح ومباشر على نشاط وسلوك السكان وفي العلاقات الأجتماعية بينهم

خصائص العشوائيات:

مخازن للبشر:

ثمانية أفراد يعيشون في غرفة واحدة آباء وأمهات وأطفال وشيوخ ونساء مسنات يعيشون جميعاً في أماكن لا تصلح لحياة البشر وحارات ضيقة تكفي بالكاد لمرور شخص واحد شبابيك متلاصقة، وبلكونات خشبية أشبه بالعلب، والأطفال لا يجدون سوي القمامة والشوارع الضيقة ملعباً لهم ظروف قاسية لو عايشها أحد الوزراء أو أحد المسئولين بمصر كيف سيكون شعوره؟! رائحة الفقر والمرض تنبعث من كل مكان،رائحة لا يعرفها حكامنا الذين لا يعملون إلا لمصلحة قلة من الأغنياء ساكني القصور والفيللات.

حياة قاسية :

في عزبة أبوحشيش بالقاهرة، وهي نموذج صارخ في عشوائيات مصر، يعيشون حياة قاسية جداً، فلا ماء ولا صرف صحي، ولا مستشفيات وأغلب السكان من العمالة الموسمية التي ليس لها تأمين

صحي ولا دخل ثابت، لذلك فالفقر المدقع هو شعار المنطقة.

فقر ومرض:

الفقر والمرض قاسم مشترك بين سكان العشوائيات في مصر، فجميعهم يعانون الفقر،ويعانون من الأمراض التي تزيد من معاناتهم.

في انتظار الموت:

في إحدي الحجرات الصغيرة تعيش أسرة أم عماد المكونة من ٨ أفراد، زوجها قعيد، وهي مصابة بالضغط والسكر وقصور في شرايين القلب،و٦ أبناء منهم بنتان في سن الزواج، و٣ شباب يبحثون عن عمل لإعالة الأسرة تساءلت: أين الحكومة مما نحن فيه؟! فالأسعار نار ودخولنا لا تكفي للعلاج ولا للطعام،وليس لدينا تأمين صحي ولا مستشفي يقدم لنا العلاج بالمجان، وحتي الطعام أصبحنا لا نستطيع شراءه ولا نعرف ماذا نفعل ولا كيف نعيش ولا فرق بيننا وبين الأموات، إننا نموت في كل لحظة، فعند مرور القطار الذي يقسم شوارع المنطقة تهتز حجراتنا ونشعر وكأنها ستنهار فوق رؤوسنا، ، ولكننا نخشي أن نموت تحت أنقاض بيوتنا ويصبح مصيرنا مثل مصير سكان الدويقة الذين ماتوا تحت أنقاض بيوتهم، وبذلك نعيش ونموت داخل العشوائيات.

حياة صعبة:

كيف نعيش ب ١٠ جنيهات هكذا تساءلت باتعة عبدالمولي سلام ثم قالت: بعد أن توفي زوجي منذ ما يقرب من ١٢ عاماً، عشت أنا وأبنائي الأربعة هنا، والمعاش أصبح الآن بعد الزيادة ٣٠٠ جنيه، لا تكفي احتياجاتنا فأنا مصابة بالضغط والسكر وأشتري أدوية بحوالي ٥٠ جنيها كل شهر، و١٥٠ جنيهاً أخري لأقساط جهاز البنت الكبري، وأحيانا أفاجأ بفاتورة كهرباء قيمتها ٥٠ جنيها، فكيف أعيش أنا وأبنائي بباقي المعاش كل شيء هنا صعب، الحياة صعبة، والمكان أصابنا بالأمراض، حتي أنني الآن أحتاج إلي عملية إزالة مياه بيضاء من عيني، وليس لدي تكاليف إجراءها ولا نجد من نشكو إليه سوي الله تعالي.

أطفال العشوائيات :

الكل في المعاناة سواء، فجميع سكان العشوائيات يعانون، حتي الأطفال، منحهم الفقر والأمراض التي تنهش أجسادهم النحيلة عمراً فوق أعمارهم، تبدو ملامحهم أكبر من سنهم الحقيقي بسبب ما يعانونه مع أسرهم، وفي الوقت الذي ينفقون ملايين الجنيهات علي الدعاية الانتخابية ، وفي الوقت الذي تنفق فيه الحكومة مليارات الجنيهات سنوياً لرفاهية الوزراء والمسئولين ، تركت هؤلاء الأطفال بلا مدارس ولا علاج ولا أماكن للهو سوي الشوارع ومقالب القمامة، ففي الحارات الضيقة وعلي أكوام القمامة يتجمع الأطفال يلهون رغم المأساة التي

يعيشون فيها.

المرض سمة عامة:

ان مجتمع العشش خاصة الذي أتخذ شكلاً دائماً من التوطين يعتبر مرتعاً للأمراض فهو يعتبر بيئة صالحة لأنتقال العدوى نظراً لتوافر عدة أسباب منها :-

- ارتفاع معدلات التزاحم داخل العشة وخارجها مما يسهل عملية انتقال العدوى.
- عدم توافر مصادر المياة النقية والصرف الصحى للمخلفات.
- عدم الاهتمام بالنظافة العامة للمنطقة نتيجة اهمال المسئولين لهذه المناطق وأعتبارها مناطق اسكان غير رسمية.
- لجوء بعض ساكنى العشش خاصة العائلات المحافظة بعمل حمام داخلى خاص بدلاً من اللجوء إلى الأبنية العامة أو دور العبادة خوفاً من المضايقات أو التحرشات التي يواجهونها الأمر الذي يؤدى إلى انبعاث روائح كريهة داخل العشة نتيجة صغر الحجم وعدم وجود تهوية مناسبة.

ويعتبر سوء التغذية سمة عامة لهذا النمط الاسكانى نظراً لضعف الدخل الأسرى حيث يعمل هؤلاء السكان في اعمال متدنية ذات دخول بسيطة جداً وغير ثابتة فهى لاتكفى لسد حاجات الأسرة الأساسية فيتجه

كل الدخل لشراء الوجبات الرخيصة لسد جوع الأطفال الذين يكثر عددهم داخل الأسرة الواحدة ومن الأمراض البدنية التي أصبحت متوطنة نتيجة لسوء التغذية وتأثير البيئة المحيطة هي :-

- الشعور بالتعب والأرهاق وعدم كفاءة الصحة البدنية لدى الكبار والصغار على حد سواء.

- أمراض الصدر كالالتهاب الدائم للشعب الهوائية – السل نتيجة عدم وجود التهوية المناسبة .

- الأمراض الباطنة كالملاريا والأسهال والديدان المعوية نتيجة لسوء التغذية واستخدام المياة الملوثة.

كل ذلك بالأضافة إلى الأمراض النفسية نتيجة لوجود ثقافة الفقر وعدم القدرة على مجاراة العالم الخارجى في الأمكانيات ومستوى المعيشة فيتولد لدى هؤلاء شعور بالعدوان وخلق شخصية غير سوية لديها أحساس باتهام هذا العالم الخارجى بأنه سبب لما هم فيه ويرجع ذلك إلى الأهمال الشديد لهذه الطبقة من المسئولين الرسميين أو من الجمعيات الأهلية الخيرية فيتولد لدى هؤلاء أحساس بالغربة يتحول بعد ذلك إلى استعداد للعنف ضد المجتمع الخارجى ومع الميل الشديد للانحراف نتيجة ظروف الحياة وعدم وجود توعية أجتماعية أو دينية وبالرغم من وجود هذا النمط الاسكانى المتدنى في العالم كله خاصة دول العالم الثالث إلا أن

محاولات أصلاحة أو ازالته أو حتى الحد من انتشارة لاتصل إلى المستوى المطلوب فالكثير من مشاكله يتم مناقشتة في القاعات المكيفة مكتفين بعرض المأساة التي يعيشها هؤلاء مع تقديم بعض الحلول النظرية التي لاترقى إلى محاولة التفكير في تنفيذها الأمر الذي سوف يزيد من تعقد هذه المشكلة نتيجة الزيادة الطبيعية لهذا المجتمع وتأثيرة على المجتمع ككل بافراز شريحة اجتماعية ذات مستوى انتاجى واقتصادى واجتماعى متدنى جداً لديها كل الأسباب للتوجه نحو تدمير المجتمع المحيط بهم نتيجة أحساسهم بالظلم الفادح الواقع عليهم.

معدلات إنجاب ووفيات مرتفعة:

تسجل هذه المناطق معدلات انجاب ووفيات مرتفعة نظراً لسوء الرعاية الصحية أو انعدامها في كثير من المناطق ولجوء الأهالى إلى الوصفات الشعبية للعلاج كنوع من أنواع الطب البديل حيث لايستطيع معظمهم تحمل تكاليف العلاج في المستشفيات أو العيادات ولا ينحصر ارتفاع معدلات الوفيات فى نقص الرعاية الصحية أو سوء وتدنى مستوى المعيشة فقط انما يضاف إليه عنصر آخر هو كثرة المشاحنات البدنية واستخدام الآلات الحادة الأمر الذي يترتب علية قتل أحدهم ودخول السجن للآخر ويرجع ذلك إلى الجو النفسى المشحون الذي تتسم به هذه المناطق.

أموات فوق الأرض :

هذا ما يمكننا أن نقوله على سكان المقابر والعشوائيات في مصر، فمن منا يصدق أن مصر أم الدنيا وبلد السبع آلاف سنة حضارة يسكن مقابرها أكثر من ١.٥ مليون مواطن يعيشون في مقابر القاهرة مثل مقابر البساتين والتونسي والامام الشافعي والإمام الليثي وباب الوزير وجبانات عين شمس ومدينة نصر ومصر الجديدة، هل هرب هؤلاء من ظلم الأحياء ليختاروا رفقة الأموات؟.

عوالم قذرة:

يقدِّر باحثوا الأمم المتحدة ساكني العشوائيات بألف مليون نسمة، وتتصدر أثيوبيا دول العالم من حيث نسبة العشوائيات إلى المدن، وتعد بومباي في الهند عاصمة العشوائيات في العالم؛ بما تحتويه من مساكن جماعية متلاصقة في أحياء قذرة، تليها لاجوس، القاهرة، كراتشي، دلهي،... وتنامت العشوائيات بسرعة منذ أواخر الثمانينات في دول الاتحاد السوفيتي السابق، وتقدر الأحياء العشوائية في العالم بحوالي مائتي ألف حي.وتصنَّف العشوائيات إلى شقين: رسمية، تتكون من مساكن منخفضة التكلفة، ومساكن عمومية، وفنادق رخيصة،أو غير رسمية تتشكَّل في الأرصفة والحدائق العامة، والمساكن غير المرخصة، وهناك أيضاً معسكرات اللاجئين.

وتمثل الأحياء السكنية في المقابر في القاهرة حالة خاصة استثنائية ملفتة، تحتاج إلى دراسة خاصة، فهذه المقابر الأميرية والملكية في العصور الوسطى، وأحيانًا تعود إلى الفراعنة، بدأت تتحول منذ القرن الثامن عشر إلى مساكن لحراس مقابر الأسر الغنية وعائلاتهم، وبدأ ينضم إليهم عمال المحاجر والأقارب، ثم تدفق إليها عدد كبير من لاجئي الحروب والمهاجرين، وقام السكان بتكييف المقابر وشواهدها بطرق إبداعية؛ لتحويلها إلى مناضد وأرفف وخزائن.

العشوائيات وانعكاساتها الأمنية:

ارتبطت معظم المناطق العشوائية بانتشار الجريمة باعتبارها بيئة مناسبة لتفريخ الاجرام والمجرمين ومركز تصدير للجريمة بمختلف أنواعها وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن عناصر الاجرام في مصر كانت تحرص على الاحتماء بالأحياء العشوائية داخل القاهرة الكبرى بعد ارتكابهم لجرائم كما أن أفراد عصابات تهريب المخدرات في كولومبيا كانت تلجأ للاختباء في المستوطنات المحيطة بمدينة ليما .

وتؤكد دراسة للدكتور البطران أن المناطق العشوائية تزداد فيها معدلات الجريمة وتنتشر فيها الأنشطة الاقتصادية الهامشية وغير المشروعة وتصعب السيطرة على بعض المناطق العشوائية لعدم توفر أجهزة الضبط الاجتماعي وتمركز بعض الجماعات الرافضة والمتطرفة.

وأصبحت بعض المناطق العشوائية مكاناً للخارجين على القانون

والمتاجرين بالمخدرات،ونقطة جذب للكثير من أصحاب حالات الفساد الاجتماعي ومصادر ازعاج للاحياء المجاورة للعشوائيات وبدأت العشوائيات تشكل مشكلة أمنية تحول دون التحكم فيها أو ضبطها من قبل أجهزة الأمن،وقد تتحول تلك المناطق إلى جيوب للعنف والجريمة .

وتتصف معظم المناطق العشوائية بعدم وجود منافذ لبعض المواقع، مما يؤدي إلى صعوبة الوصول إليها في الحالات الضرورية كالأسعاف أو الانقاذ في حالات الحريق أو مطاردة المجرمين، مما يجعل المناطق العشوائية بؤراً خطيرة لتفريخ الإجرام والمجرمين لبعدها عن أجهزة الأمن ولصعوبة الوصول إليها كما يلاحظ أن خدمات الأمن لا تتوفر في معظم المناطق العشوائية بالصورة التي تتفق مع خطورة تلك الأماكن، وفي بعض العشوائيات قد يكون الأمن معدوماً باعتبارها خارج المدينة وقد كشفت دراسة فعالية الاجراءات الامنية الوقائية من الجريمة في المناطق العشوائية عن أن أجهزة الأمن لا تغطي المناطق العشوائية بالعدد الكافي من دوريات الأمن ومن الواضح أن مستوى التواجد الأمني بالمناطق العشوائية ضعيف في معظم أوقات اليوم. ويلاحظ ضعف إجراءات الوقاية من جرائم الأخلاق فى العشوائيات .

وتدني مستوى الأمن بالمناطق العشوائية يعود إلى عدم وجود خطة أمنية فعالة لمكافحة الجريمة في تلك المناطق ويجب أن تتضمن خطط الأمن إجراءات وقائية فعالة تسبقها حملات اعلامية وأخرى للتوعية من

خلال وسائل الاتصال المتعددة،مع توفير الامكانيات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطط الأمن لمكافحة الجريمة في المناطق العشوائية.

ثقافة العشوائيات

قصرت المفاهيم والتصورات السوسيولوجية السائدة قصوراً هاماً فيما يتعلق بتعاملها مع ظاهرة العنف الاجتماعي، إذ غالباً ما تختزلها في إحدى تداعيات السيولة الاجتماعية نتيجة للمرحلة الانتقالية التي يشهدها المجتمع المصري،أو إلي تحلل منظومة القيم السائدة نتيجة لتأثير الثقافات الفرعية الوافدة كالثقافة النفطية، فضلاً عن ضعف وتحلل مؤسسات التربية الأولية (الأسرة-المدرسة-المؤسسة الدينية وغيرها) وعلي الرغم من الصحة الأولية لهذه التفسيرات إلا أنها تظل جزئية وثانوية في التحليل الأخير نتيجة لرؤيتها للتقدم الاجتماعي.

فالتطور وفقاً لها يؤدي في النهاية لخلق بنية اجتماعية متكاملة ومنسجمة، والتشوهات التي تنجم عبر سياق التطور لا تزيد عن كونها أحداثاً عارضة أو انحرافات لا تلبث أن تستقيم مع الإطار العام مع استقرار المجتمع والحقيقة أن التطور بالمعنيين الاقتصادي والاجتماعي عملية عضوية لها جانبها السلبي الذي يشكل الوجه الآخر للعملة وليس مجرد عرض زائل أو مؤقت، فالتنمية تنتج الهوامش، فلا يمكن علي سبيل المثال عزل العشوائيات أو مدن الصفيح التي تنتشر كالنطاق علي خاصرة المدن الكبرى وأحياناً في أعماقها عن التغيرات التي شهدها

المجتمع المصري منذ ثلاثينيات القرن الماضي والتي أدت لنزوح أعداد هائلة من العاطلين وصغار المنتجين من الريف باتجاه المدن والعواصم الإقليمية بحثاً عن عمل وبقدر ما كانت تلك الجموع ناتجاً عن عجزهم عن العمل فى الريف بقدر ما كانت جيشاً احتياطياً للعمل، مخزوناً يتم السحب منه لتغطية الطلب علي اليد العاملة الرخيصة في القطاعات الاقتصادية الناشئة ثم يبدأ هؤلاء النازحون في التكيف والاندماج في منظومة المجتمع المدني، إلا ان تعثر أو ركود الاقتصاد يعكس وجهة التطور، حيث تتزايد معدلات البطالة وتتكرس الفردية وتتفكك بنية الأسر وغيرها، ويزداد انخراط هذه الفئات في قطاعات الاقتصاد الأسود (المخدرات-الدعارة-التهريب وغيرها) ويتفاقم الشعور باللامبالاة أو العداء تجاه الدولة نظراً للواقع المتمثل في ضآلة وأحيانا عدم استفادة هذه المناطق من الإنفاق العام للدولة، سواء علي مستوي البنية الأساسية، الخدمات، توطين الاستثمارات وغيرها، فضلاً عن تعرضها في كثير من الأحيان لغارات الأمن، وأحياناً الترحيل الجماعي مع أية محاولة من قبل الدولة لضبط النمو العمراني، يتزايد إحساس القاطنين بالعشوائيات بافتقاد الأمان وهو ما يؤدي بالتالي لتزايد الشعور بالعداء والاستهانة من قبل هذه الفئات تجاه كل من الدولة والمجتمع وذلك لا يعني بالطبع مسئولية المهمشين عن حوادث العنف الاجتماعي، فهذه الظاهرة أضحت تضم غالبية، إن لم يكن كافة فئات وشرائح المجتمع

المصري علي اختلاف انتماءاتهم الطبقية والمهنية، ولأسباب تجد جزءاً هاماً من تفسيرها في الطابع المشوه والمركب للتطور الاقتصادي /الاجتماعي المصري، إلا أن هذه الفئات مسئولة إلي حد بعيد عن نمط نوعي من العنف الاجتماعي وهو ما يمكن أن نطلق عليه العنف الوظيفي أو الارتزاقي، بمعني أن يصبح العنف وسيلة للعيش، وهو العنف المسمي اجتماعياً بالبلطجة ووفقا للإحصاءات الأولية المتوافرة شهد عام ١٩٩٨ علي سبيل المثال ٥٠٠٠ حادث بلطجة، كانت المناطق العشوائية مسئولة عن ٧٠% منها علي الأقل.

بالطبع لا تحصر المطابقة المتمثلة في التهميش/العنف الجميع دون استثناء، لكنها تخلق شروط تفاقم الاستعداد الكامن للعنف مقارنة بأماكن وفئات أخري، كما أنها تزيد من حدته وانفلاته وإذا كان ذلك منطقياً بدرجة ما نظراً للطابع الوظيفي أو الارتزاقي لهذا العنف، فإن ما يكرس هذه السمات هو الطابع الانتقامي لهذه الممارسات، فهذا النمط من عنف المجتمع يعكس قدراً من الشعور بالغبن والقهر، شعور الهامش تجاه المدينة التي تخلقه وتنبذه في آن، لذلك تسيطر عليه الرغبة في الانتقام والثأر، الأمر الذي يجعل العديد من ممارسات البلطجة أشبه ما تكون بالعقاب الجماعي بغض النظر عن دوافعها وأسبابها الأولية.

وتعد المناطق العشوائية البيئة الحاضنة للعنف السياسي، فالعشوائيات بظروفها الاجتماعية والاقتصادية وطبيعتها الايكولوجية

وتركيبها الديموجرافي تساعد علي انتشار السلوك السياسي العنيف وهو ما نجد تفسيره في تلاقى معاملات التهميش من حرمان اقتصادي وتدني نسب المشاركة السياسية في ظل غياب الأمن مما يوفر شروط نمو وتوطن أيديولوجيات العنف، توضح بجلاء مسئولية هذه المناطق كبيئة حاضنة وداعمة للعنف السياسي.

هكذا يتضح الارتباط ما بين كل من العشوائيات والعنف بمستوييه الاجتماعي والسياسي وهي العلاقة المرشحة للتفاقم في ظل العديد من الاعتبارات التي يمكن رصد أهمها في التالي:

أولا: الانسحاب المتسارع للدولة من المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ففي إطار التحولات الهيكلية للدولة المصرية -برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي- وما يترتب عليها من نفي القاعدة الاقتصادية للدولة -خصخصة قطاع الأعمال العام- وتقليص الإنفاق الاجتماعي -الدعم السلعي، الإنفاق العام علي التعليم والصحة وغيرهما- ستتزايد حدة الأزمة الاجتماعية نتيجة لتضاؤل فرص التوظيف وتزايد الأعباء المعيشية، وهو ما يعني بصيغة أخري انسداد آفاق الحراك الاجتماعي وتضاعف عوائق الاستيعاب والدمج الاجتماعيين، وهو ما سيفاقم بدوره من احتمالات الصدام ما بين العشوائيات والمدينة.

ثانيا: تغيرات البنية الاجتماعية للعشوائيات فلم تعد تلك المناطق مجرد معسكرات لتجميع النازحين من الأرياف (العاطلين-الفقراء-صغار

الحرفيين) ، فبدءاً من منتصف السبعينيات وكنتيجة للانفجار الحضري وتزايد المضاربات العقارية، بدأت تلك المناطق تشهد نمطاً مغايراً من النزوح، حيث أخذت نسب متزايدة من سكان الحضر في الاستقرار في المناطق العشوائية مما أوجد خليطا غير متجانس اجتماعياً وثقافياً ساهم بشكل مباشر في تجسيد الصراع بين قيم المدينة/الريف .

ثالثا: اتجاه الدولة لضبط النمو العمراني، وهو ما يتضمن إعادة تخطيط المراكز الحضرية، خاصة العاصمة والمدن الكبرى بما يترتب عليه من ترحيل وإعادة توطين جماعية لأعداد هائلة من قاطني المناطق العشوائية مما يولد المزيد من مبررات ومحكات الصدام بين الطرفين.

ثانيا: التغيرات التي لحقت بأنماط النزوح والتوطن في العشوائيات علي مدار العقود الثلاث الماضية، سواء من حيث اختلاف القاعدة الاجتماعية لقاطني الهوامش .

ثالثا: حدود الاستيعاب والدمج الاجتماعيين في ضوء التحولات الاقتصادية /الاجتماعية للواقع المصري.

رابعا: دور الآليات الحركية المعاكسة التي يمكن رصد أهمها في أنماط التعاضد والتكافل الاجتماعي،التبرعات الأهلية، المؤسسات الإنمائية والزعامات المحلية في تخفيف حدة التوتر الاجتماعي الناجم عن استمرار منظومة التهميش.

أبعاد ظاهرة العشوائيات

يمكن حصرها في عدد من النقاط:

أن نمو العشوائيات كظاهرة تاريخية مرتبطة بشكل أساسي، بنمط وعلاقات إنتاج بعينها في المجتمع المصري،غير منفصل كيفياً عن أنماط الإنتاج الرأسمالية السائدة في العالم ككل، وإن كان يحفل بتشوهات النمو الرأسمالي المتأخر التي تتمثل في التضخم المفرط لظاهرة العشوائيات .

النقطة الثانية : أن اللحاق المتأخر أو الطابع المتخلف للهياكل الاقتصادية والإنتاجية في هذه المجتمعات يؤدي لحدوث انقطاعات في عملية النمو الاقتصادي وهو ما يؤدي بدوره إلى تضخم مفرط في ظاهرة العشوائيات وتداخل بنيوي لهذه التجمعات العشوائية مع المراكز الحضرية ذاتها.

النقطة الثالثة: أنه ليس من الصحيح أن يتم التعامل مع نمط النمو الرأسمالي باعتباره نمطاً خالياً من التأرجحات أو الانقطاعات، فالعكس هو الصحيح فالنمو الرأسمالي يخلق طوال الوقت تجمعات من المهمشين، أسواق أو معسكرات عمل جماعية، تستطيع عبرها وطوال الوقت الضغط على تكلفة العمل كأحد آليات الرأسمالية لزيادة استغلال الفئات النازحة.

النقطة الرابعة: أن النمو في الحقيقة ذو طابع مركب، بمعنى أن هناك بعض القطاعات، بعض المواقع التي تشهد تنمية متسارعة، إلا أنها غالباً ما تحدث على حساب مناطق وفئات أخري، وهو الأمر الذي يمكن رؤيته

في تركز الموارد، معدلات تجديد أو توجيه الاستثمارات المختلفة على امتداد المجتمع المصري.

النقطة الخامسة: أن التخلف والضعف الهيكلي لنمط النمو الرأسمالي في هذه المجتمعات يؤدي لخلق موجات من النزوح أو التهجير الإجباري من الريف للمدينة، فنتيجة لانقطاع سبل المعيشة وإمكانيات الارتزاق تولد أو تخلق مدن الصفيح وغيرها، من ناحية أخري يتبلور ما يمكن أن نطلق عليه ظاهرة عداء متبادلة ما بين هذه التجمعات والدولة، ليس فقط الدولة كسياسات ولكن الدولة كأجهزة. حيث تكرس سياسات النبذ أو الاستبعاد التي تمارسها أجهزة الدولة بمؤسساتها وبثقافتها السائدة استمرار هذه التجمعات وتكرس انعزالهم وانغلاقهم على ذواتهم، كما أنها في الوقت ذاته تخلق أنماطاً ارتزاقية تدينها الثقافة السائدة، سواء داخل الاقتصاد الأسود أو داخل الاقتصاد غير الرسمي، الأمر الذي يؤبد وضعهم أو وجودهم طول الوقت على هامش المجتمع ويجعلهم محلاً لانتقاد المجتمع ثقافياً وأمنياً وهو ما يكرس بالتالي إحساسهم بالابتعاد، والنبذ، ويعلي بالتالي من استعدادهم للتمرد أو الاحتجاج أو العنف تجاه هذه السياسات. فالدولة هي المسئولة عن تهميشهم والدولة هى أيضاً التي تدينهم وتكرس انعزالهم وهو ما يخلق العديد من أنماط الاحتجاج.

– النقطة السادسة:ان آلية أو وتيرة خلق المجتمعات الهامشية لا تتسم بالاتساق بل بالتباين والتنافر فمع انقطاعات وتأرجحات التنمية داخل هذه

المجتمعات تتواجد ظواهر مركبة أو متعددة، فمنذ أوائل السبعينات علي سبيل المثال تبلور نموذج مغاير من الهجرة أو النزوح، هجرة من المراكز الحضرية إلى الأطراف أو الهوامش، هوامش المدن، هذا النمط ارتبط بتوسع هذه المدن، بالتضخم في ظاهرة التحضر لكنه أيضاً ارتبط إلي حد بعيد بتدني أو تدهور حاد في أوضاع فئات اجتماعية مختلفة

النقطة الأخيرة أن هذه الأزمة التي يشهدها المجتمع المصري، والتي تجسد تشوهات النمو الرأسمالي المتأخر مرشحة للتفاقم فالأزمة الاقتصادية والاجتماعية تتفاقم طوال الوقت، فلقد تجاوز ذلك الوضع حيز التصور حيث أضحي واقعاً ملموساً فعلى مدار السنة الأخيرة فقط انخفضت المستويات المعيشية لمجمل الشعب المصري بنسبة ٣٠%، نتيجة لاختلاف سعر صرف العملة، أو بعني أدق خفض القيمة الشرائية للجنية المصري. من ناحية أخري فقد تخلت الدولة منذ فترة طويلة عن دورها كمنتج وموظف وبالتالي فإن هذه الفئات التي كانت تجد ملجأ في حضن الدولة، وهو ما كان يتيح بالتالي إمكانية استيعابها ودمجها إنتاجياً وثقافياً وسلوكياً، قد تدهورت أوضاعها الاجتماعية والمعيشية إلى حد كبير،أيضاً هناك تفاقم لضغوط الرأسمالية العقارية لإعادة التخطيط العمراني،وعلينا الانتباه إلي ثقل الرأسمالية العقارية باعتبارها شريحة أو فئة أساسية من النخبة الحاكمة ، فهي تري في هذه الأماكن الهامشية أو العشوائية خاصة تلك المتواجدة داخل كردون

المدينة للمراكز الحضرية فرصة مغرية للاستثمار لذلك فهي تضغط علي أجهزة الدولة على حساب هذه الفئات.

أفلام العشوائيات

السينما والفن بشكل عام ترس من تروس الحراك الاجتماعى الذى يؤثر بشكل كبير على المجتمع ويتحكم فى تطويره سواء إلى الأفضل أو الأسوأ، فكم من عمل فنى حل أزمة أو قضية معينة عانى منها المجتمع كأريد حلاً، كلمة شرف وغيرها من الأفلام التى كانت سبباً فى تغيير قوانين ومواد من الدستور المصرى لكن فى الفترة الأخيرة تناقض الفن مع رسالته التى جاء من أجلها ولجأ المنتجون وصناع السينما إلى نقل أسوأ صور الواقع المصرى بغرض تحقيق الربح والإيرادات متخلياً عن المساهمة فى تحسين المجتمعات.

وعلى هذا النحو تعلق الدكتورة فدوى عبد المعطى أخصائية علم الإجتماع على بعض الصور التى انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعى فيس بوك وتويتر والتى تبرز الجانب الآخر من الأجيال القادمة وتستعرض أفعالاً وسلوكيات مثل تناول المخدرات وحمل الأسلحة البيضاء من قبل أطفال ومراهقين تأثروا بأفلام العشوئيات قائلة: ركز صناع السينما فى الفترة الأخيرة على طبقة العشوائيات والأحياء الشعبية فى مصر دون غيرها، محاولين نقل أسوأ ما فى مثل هذه الطبقات الاجتماعية كالجرائم والسرقة والاغتصاب وبيع الجسد وتجارة المخدرات

وغيرها من السلوكيات الذميمة، مستبعدين الشهامة والكرم والأخلاق التى كان ومازال يتصف بها أبناء الحارة مثلما كانت تفعل الأفلام القديمة من تسليط الضوء على مثل هذه الإيجابيات، بجانب إبراز بعض السلبيات لتحقيق نوع من أنواع التوازن لعلاج الثغرات والمشاكل دون تجاهل للإيجابيات لكن للأسف كان الهدف من ذلك هو جذب شريحة كبيرة من المجتمع لمشاهدة مثل هذه النوعيات من الأفلام المطعمة برقصة أو أغنية شعبية وألفاظ دون المستوى وإيحاءات ومشاهد جنسية غير مبررة درامياً، بغرض واحد وهو السيطرة على شباك التذاكر.

من هنا اتخذت الأجيال الملامح الرئيسية فى البطل التي تتشابه كلياً مع سمات المجرم أو البلطجى وأصبح عبده موتة، إبراهيم الأبيض وغيرها من الشخصيات الفوضوية التى قدمتها الشاشة الفضية فى الفترة الأخيرة قدوتهم التى فعلوا أى شىء ليحاكوها وأهم سبب فى تفجر هذه الأزمة هي السينما، والحل أيضاً هو الإنتاج السينمائى الذي يرتكز على التوازن فى عرض القضايا، ويعمل من أجل المصلحة العامة والخاصة فى نفس الوقت.